

عجز الموازنة وأثاره بين النظرية والتطبيق

د. توفيق علي

جامعة الجبيلي بونعامة. خميس مليانة.

ملخص:

تعتبر سياسة الموازنة ذا أهمية كبيرة لأنها تعبر عن برنامج العمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي للحكومة خلال الفترة المالية، وهي بذلك تمس جميع جوانب الحياة للمواطن، ولما كانت حاجات ومتطلبات الناس في تزايد مستمر أصبح لزاما البحث عن أفضل السبل لتمويل العجز في الموازنة، إذ يختلف الاقتصاديون حول عجز الموازنة بين مؤيد لنظرية العجز بحجة تحريك الموارد العاطلة، وبين رافض لفكرة العجز بحجة أن العجز ما هو إلا تعويض للاستثمار الخاص، وبين معتدل في نظرية العجز على أساس أن عجز الموازنة يجب أن يكون بضوابط حتى يؤدي إلى نتائج ايجابية، ورغم هذا الاختلاف تبقى سياسة الموازنة من السياسات التي تحظى باهتمام وعناية جميع دول العالم.

Abstract:

Budget policy has a great importance because it reflects the political, social and economic work program of the government during the financial period. It thus affecting all aspects of life of the citizen, and when the needs and requirements of the people continues to increase, it has become imperative to search for the best ways to finance the budget deficit. So the economists differ about the budget deficit between supporters of the theory of the deficit under the pretext of moving the idle resources, and dismissive of the idea of the deficit on the pretext that the deficit is only compensated for private investment, and between moderate deficit theory, on the grounds that the budget deficit must have controls so as to lead to positive results, despite this difference, the budget policy remains from the policies which have interest and attention by all countries of the world

تمهيد:

إن موضوع الميزانية العامة ذا أهمية كبيرة فهو يختص بدراسة المال العام بكل جوانبه وهنا تبرز أهمية هذا الموضوع باعتبار أن سياسات الميزانية هي أساس تطور المجتمع اقتصاديا واجتماعيا، ولما كانت احتياجات المجتمع في تزايد أصبح لزاما البحث عن مصادر وأفضل السبل لتمويل العجز المترتب عن تزايد النفقات ومحدودية الإيرادات، لتجنب الآثار المتولدة عن تمويل العجز في الميزانية، لذلك سنحاول التطرق إلى مفهوم الموازنة وأهميتها ومختلف طرق تمويل العجز في الموازنة والانعكاسات الاقتصادية للعجز في الميزانية.

أولا: مفهوم الموازنة العامة للدولة.

تعد الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي كونها الأداة الأساسية التي تحدد أهداف الحكومة وسياساتها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها.

1. تعريف الموازنة العامة للدولة:

هناك عدة تعريفات للموازنة العامة حيث عرفتها بعض التشريعات بأنها الجداول المتضمنة تخمين الواردات والمصروفات لسنة مالية واحدة تعين في قانون المالية¹.

وترى الأدبيات المالية أنه يجب أن ينظر للموازنة كوثيقة تحوي كلمات وأرقاماً وتقتصر نفقات لأغراض وبنود معينة، أو كسلوك اقتصادي أو تبنى لتحقيق أهداف وسياسات معينة أو كسلسلة من الأهداف كل لها تكاليف محددة، أو كجهاز وأداة للاختيار بين بدائل الإنفاق أو كخطة أو كعقد بين البرلمان والسلطة التنفيذية أو كمجموعة للالتزامات متبادلة ورقابة متبادلة².

2. أنواع الموازنات:

لقد تطورت الموازنة العامة عبر الزمن من ميزانية الرقابة إلى موازنة الإدارة ثم موازنة التخطيط والبرمجة، وهناك عدة أنواع من الموازنات العامة هي³:

أ. **موازنة الرقابة (موازنة البنود):** تسمى كذلك بالموازنة النقدية وهي أول أنواع الموازنات استعمالا، وهي المرحلة الأولى من المراحل الرئيسية التي مر بها تطور الموازنة وكان الغرض الرئيسي لها هو فرض رقابة مركزية على الإنفاق العام، ومحاولة التغلب على عيوب الإدارة الحكومية ومنع الاختلاسات المالية والصرف بدون وجه حق.

ب. **موازنة البرامج والأداء:** وفي هذه المرحلة تحول الاهتمام من فرض الرقابة إلى خدمة الإدارة الحكومية وسميت أيضا موازنة الإدارة، والهدف الرئيسي من ظهور الموازنة العامة في شكل برامج رئيسية وأعمال هو تطوير الإدارة الحكومية نفسها ورفع كفاءتها في تأدية الاعمال بما فيها أعمال البرمجة.

وفي هذه المرحلة لم ينظر إلى الموازنة العامة على أساس أنها أداة رقابة بل وأيضا أداة لرفع كفاءة الإدارة الحكومية وإمداد متخذي القرارات بالمعلومات اللازمة لهم وقياس الأعمال المنجزة مع تحقيقها بكفاءة وفعالية، فتمت إعادة تبويب النفقات العامة والإيرادات بشكل يخدم هذه الأهداف. حيث تم تبويب مصروفات الموازنة تبويبا ثلاثيا حسب الوحدة التنظيمية والوظيفية التي تؤديها الوحدة والغرض من المصروف، حيث توزع المصروفات أولا على الوحدات

التنظيمية فيحدد المبلغ الإجمالي المسموح لهذه الوحدة، ثم تقسيم المبلغ في شكل برامج رئيسية تقوم الوحدة بتنفيذها، ثم تقسيم مصروفات كل برنامج تقسيماً نوعياً إلى مشتريات وأدوات مكتبية ورواتب وأجور وغير ذلك.

ج. موازنة التخطيط والبرمجة: وفي هذه المرحلة تحول الإهتمام الى محاولة ربط السياسة المالية والاقتصادية للحكومة بخطة اقتصادية محددة عن طريق مجموعة من البرامج والأنشطة التي تهدف الى تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية للحكومة، ولكي تخدم الموازنة العامة هذه الأهداف تم إعادة تبويب كل من الإيرادات العامة والنفقات وتعرف هذه الموازنة بأنها الموازنة التي تحتم أساساً بالتخطيط الشامل وتكاليف المهام والأنشطة، ومدخل موازنة البرامج كاملة يستلزم التحديد المسبق للتكلفة الكلية المهمة المعينة بغض النظر عن الوحدات التنظيمية التي قد تستخدم لتنفيذ البرامج، وهذه المرحلة حديثة ويرجع ظهورها الى التطور في وسائل جمع البيانات واتخاذ القرارات والتخطيط من أجل الرفاهية.

د. نظام الموازنة الصفريّة: وهذا النظام لا يأخذ في الاعتبار البيانات التاريخية ويبدأ من الصفر، وهنا يتم إعداد الموازنة على أساس دراجة جميع البرامج والمشاريع سواء كانت حالية أو سابقة، ويفترض عدم وجود أية خدمة أو نفقات في البداية، ويرى (Garrison, 2008) أن هذا النظام لإعداد الموازنات مناسب خصوصاً للأنشطة التي تهدف لتحقيق الربح والأنشطة الحكومية والمنظمات الخدمية وأن على المدير أن يقدم تبرير لكل نفقة مقدرة بالموازنة بغض النظر عن نوعيتها وأنه يجب ترتيب الأنشطة في الإدارة أو القسم طبقاً لأهميتها النسبية، بداية من الأنشطة التي يعتبرها المدير أكثر أهمية الى تلك الأقل أهمية.

3. خصائص الموازنة العامة:

من خلال التعاريف هناك خصائص عديدة للموازنة تتمثل فيما يلي³:

- الموازنة العامة تقدير لإيرادات ونفقات الدولة عن فترة قادمة.
- الموازنة العامة تقدير معتمد من السلطة التشريعية.
- الموازنة العامة خطة مالية لسنة قادمة وهي تحقق أهداف المجتمع.
- الموازنة العامة تمثل عمل إداري ومالي.

4. أهمية الموازنة العامة للدولة على المستوى الكلي: وتتمثل فيما يلي⁵:

- تتمثل أهمية الموازنة في كونها أداة فاعلة أيضاً من أدوات السياسة المالية التي يمكن إستخدامها في إدارة الاقتصاد الوطني وتوجيهه ففي حالة التضخم تلجأ الحكومة إلى تخفيض الإنفاق وزيادة الضرائب لإمتصاص الطلب الزائد وفي حالة الكساد تلجأ الحكومة إلى زيادة الطلب عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي والمساعدات أو تخفيض الضرائب⁶.

- تعتبر الموازنة أداة تنسيق بين أنشطة الحكومة حيث تتضمن توزيع وتخصيص موارد الدولة المختلفة على أوجه الاستخدامات المتعددة للجهات المنفذة، وذلك وفقاً لحاجة كل جهة أو نشاطها وفي ضوء أولويات الإنفاق.

- تعتبر الموازنة أداة مؤثرة في الحياة الاجتماعية فهي تلعب دوراً هاماً في إعادة توزيع الدخل وذلك عن طريق زيادة النفقات الصحية والاجتماعية والإسكان ودعم أسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع.

- تعتبر الموازنة أداة لحماية الصناعة المحلية وتشجيعها وذلك عن طريق تقديم إعفاءات ضريبية وحوافز وتسهيلات لهذه الصناعات.
- تعتبر الموازنة أداة رقابة فاعلة بيد السلطة التشريعية تضمن لها الإشراف الكامل على التصرفات المالية للجهاز التنفيذي وتقييم أداؤه.

ثانياً: عجز الموازنة

1. مفهوم عجز الموازنة:

يمكن تعريف العجز الحكومي بأنه يتمثل في الفارق السلبي (موازنة توسعية) من خلال زيادة المصروف التي تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب الكلي دون أن يرافقتها زيادة في المدخيل، وبصفة عامة يتمثل العجز الحكومي في زيادة نفقات الدولة عن مواردها الذاتية وأنها غير قادرة على أو رغبة في تخفيض الإنفاق أو فرض ضرائب إضافية⁷، وهناك عدة أسباب لعجز الموازنة العامة .

- توسع دور الدولة في الإنفاق العام وذلك من خلال زيادة متطلبات واحتياجات المواطنين.
- ضعف وتيرة النمو وتقليص مدخيل الدولة.
- ارتفاع الضرائب غير المباشرة خاصة مما يؤدي إلى إرتفاع الاسعار الذي ينتج عنه المطالبة برفع الأجور مما يضيف أعباء على موازنة الدولة.
- زيادة حجم الإنفاق الحكومي لأغراض عسكرية وسياسية واجتماعية.
- تقليص الموارد العامة لظروف إستثنائية مثل تأثير حادثة تقنورين على موارد الجزائر من النفط والغاز أو لظروف دائمة مثل انخفاض في احتياطات النفط والغاز، توقف مصانع عن العمل، حالة الجفاف... الخ.
- إرتفاع الاقتطاعات على العائدات للعائلات يؤثر على القدرة الشرائية ومن ثم على ادخارهم.

2. أنواع العجز المالي الحكومي:

يفرق في الفكر والتطبيق المالي بين أنواع عدة من العجز المعروفة لذا سنكتفي بذكر ما له أثر على أدوات التمويل فمن أهم التقسيمات التي لها صلة بذلك نجد⁸:

أ- **العجز المالي الجزئي والعجز الشامل:** فالأول يعبر عن الفرق بين الإيرادات والنفقات للجهات الحكومية التي تقوم بوظيفة تقديم السلع والخدمات العامة مجاناً أو بمقابل رمزي، أما العجز الشامل فيعبر عن الفرق بين الإيرادات والنفقات في كل القطاعات المملوكة ملكية عامة، سواء كانت تؤدي دوراً حكومياً أم اقتصادياً وبالتالي فهي تشمل كلا من الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة الخدمية ووحدات الحكم المحلي ثم الهيئات العامة الاقتصادية ووحدات قطاع الأعمال العام.

وهذا التقسيم يفيد في نوع أدوات التمويل اللازمة لتمويل العجز في كل قطاع منها.

ب- توجد أنواع من العجز يتم تمويلها بأدوات مالية قصيرة الأجل سواء كانت من موارد حقيقية (إدخار) أو موارد غير حقيقية (مثل الإصدار النقدي) وهي كل من **العجز الموسمي** الذي ينتج أثناء السنة المالية نتيجة عدم توقيت تدفق تحصيل الإيرادات مع توقيت دفع النفقات، وكذا **العجز الصافي** الذي ينتج عن الفرق بين التحويلات الرأسمالية (سداد أقساط الدين العام وفوائده) وبين الموارد الذاتية لتمويل ذلك بما في ذلك فائض الموازنة الجارية إن وجد.

ج- **العجز الكلي** والذي يظهر نتيجة المقارنة بين كل من إجمالي النفقات الجارية والرأسمالية والإيرادات الذاتية الجارية والرأسمالية، ويتم تمويله بأدوات مالية متوسطة أو طويلة الأجل ومن موارد حقيقية أهمها الأوعية الادخارية الاجبارية والقروض والتسهيلات الائتمانية المحلية والخارجية.

د- **العجز المخطط والعجز الفعلي**: فالأول هو ما يظهر في الموازنة العامة عند إعدادها والثاني ما يحدث فعلا ويظهر في الحساب الختامي للدولة.

كذلك ليست الموازنة العامة وحدها التي تؤثر على الظروف الاقتصادية ولكن الظروف الاقتصادية تؤثر على مستوى الإيرادات والإنفاق الحكومي وهي لا تتوافق دائما مع تلك السياسة وبعبارة أخرى أن سياسة الموازنة يمكن أن تولد آثارا غير مخططة وضارة بالإنتاج، فعندما يعمل اقتصاد ما عند مستوى أقل من مستوى العمالة الكاملة فإن تخفيض الضرائب قد يترتب عليه عجز أقل مما هو متوقع وهذا يحدث عندما لا يؤدي تخفيض الضرائب إلى إستمالة في الإنتاج بالقدر الذي يزيد من الوعاء الضريبي وتزيد الإيرادات⁹.

3. عجز الموازنة العامة بين المدارس الاقتصادية :

يعد عجز الموازنة العامة أحد القضايا التي لاقت إهتمام المدارس الاقتصادية بداية من الكلاسيك وصولا إلى الكينزيين، ولا تزال قضية عجز الموازنة أحد القضايا التي تشغل الاقتصاديين وأصحاب السياسة وتوضع كمييار للعديد من التقييمات الاقتصادية من قبل الدول والمؤسسات الاقتصادية الدولية¹⁰.

أ- **المدرسة الكلاسيكية والعجز المالي**: تبني الفكر الكلاسيكي مبدأ توازن الموازنة العامة للدولة وعدم اللجوء إلى عجز الموازنة العامة للأسباب التالية:

- إقتراض الحكومة لا يضيف طاقة إنتاجية وما هو إلا سحب من موارد القطاع الخاص للإنفاق على الاستهلاك الحكومي.

- إقتراض الحكومة يؤدي الى عدم القدرة على تمويل الموازنة العامة مستقبلا حيث تنتقل أعباء خدمة الدين وسداد أصل القرض في السنوات المقبلة.

- يساهم في نمو الإنفاق الحكومي وذلك من شأنه أن يضغط على دفع الضرائب لزيادة حصيله الضرائب.

- وجود عجز مالي يؤدي الى تدهور قيمة النقود وزيادة مستويات الاسعار.

ب- **الفكر الكينزي والعجز المالي**: أباح كينز عدم الإلتزام بمبدأ توازن الموازنة وإن عجز الموازنة يكون مرغوبا فيه طالما يؤدي إلى مستوى التشغيل والناتج، ويخلص أن الفكر الكينزي يؤمن بفاعلية الموازنة العامة وبإمكانية إحداث عجز في الموازنة العامة في سبيل تحقيق التوازن العام للاقتصاد الوطني.

وعلى العموم لقد اختلف الاقتصاديون لنظرية التمويل بالعجز وظهرت 3 اتجاهات¹¹:

* **الاتجاه الأول**: المؤيدون لنظرية التمويل بالعجز لأن ذلك يشجع الاستثمار ويساعد على توزيع أعباء التنمية بين أجيال الحاضر والمستقبل ويخلق كتلة سلعية تمتص الكتلة النقدية.

* **الاتجاه الثاني**: المعارضون للتمويل بالعجز وتبريرهم هو أن هذا التمويل يؤدي إلى تضخم نقدي حاد نظرا لأن البلدان التي تلجأ إليه غالبا ما يكون جهازها الإنتاجي ضعيف والميل الحدي للاستهلاك لدى أفرادها مرتفعا.

* **الاتجاه الثالث**: المعتدلون في نظريتهم الى سياسة التمويل بالعجز، ويرى هؤلاء أن التمويل بالعجز يجب ان يكون ضمن حدود معينة وأن يوجه نحو المشاريع الإنتاجية ذات مردود سريع تستطيع من خلال الطلب على إنتاجها

إمتصاص الكتلة النقدية الزائدة، كما يجب أن يترجم التمويل بالعجز الى سلع وخدمات منتجة تكافئ الكتلة النقدية الفائضة، كما ان نسبة التمويل بالعجز لا تتعدى معدل زيادة الناتج.

د- الفكر الاسلامي والعجز المالي: إن موضوع العجز المالي الحكومي وكيفية تمويله من الأمور التي أجازتها الشريعة بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكرها باستفاضة كتاب النظم الاسلامية ونكتفي للتدليل على ذلك بشاهدين¹².

الشاهد الاول: فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في أكثر من مرة بالإقتراض وسداد القرض من الزكاة ومن أدلة ذلك ما رواه البيهقي والحاكم عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يجهز جيشا فنذت الإبل، فأمره ان يأخذ (يقترض) على قلائض الصدقة (القلائض: الناقة الشابة).

الشاهد الثاني: ما ذكره الماوردي بقوله "فلو اجتمع على بيت المال حقان - وجهان للانفاق - ضاق عن أحدهما الآخر وإتسع للآخر صرف فيما يصير منهما ديناً منه - أي المصروفات الحتمية، فلو ضاق عن كل واحد منهما جاز لولي الأمر إن خاف الفساد أن يقترض على بيت المال ما يصرفه في الديون دون الإرتفاق.

ثالثا: الأساليب والأدوات المالية المعاصرة لتمويل العجز المالي الحكومي

لقد تطرقت دراسات عديدة لموضوع عجز الموازنة وكيفية مواجهتها بإيجاد الطرق المثلى والتعامل معه وسنحاول ان نستعرض في هذا الجانب التوجهات الاقتصادية الحالية لمعالجة عجز الموازنة حسب الأسس الدولية والتطبيقات الحديثة¹³.

1- برامج الإصلاح والتنمية الذاتية:

تنتهج كثير من دول العالم برامج الإصلاح الذاتية التي تعتمد على اجراءات وطرق علاجية تختلف حسب نظامها المالي وتهدف الى ترشيد النفقات العامة وزيادة الايرادات الضرورية بفرض الضرائب على جميع المجالات القابلة لذلك، أي الإبقاء على دور الدولة واضحا في الاقتصاد بما يحقق التنمية الشاملة والتخطيط المحكم وفي إطار برامج الإصلاح الذاتي وبغية علاج الجزء المتعلق بالميزانية العامة من النظام المالي تلجأ الدولة الى إتباع وأخذ السياسات التمويلية التالية :

أ- **سياسة التمويل الداخلي لتغطية العجز في الموازنة:** تلجأ الدول النامية للاقتراض الداخلي عوضا عن طلب القروض من الأسواق العالمية، في سبيل ذلك تصدر تلك الدول سندات الخزينة لتمويل العجز في الميزانية العامة غير أن هذه السياسة قد يترتب عليها بعض الآثار السلبية لزيادة حجم الدين العام الداخلي عندما تكون اسعار الفائدة مرتفعة.

ب- **ترشيد النفقات العامة:** هو تطبيق عملي لأفضل كفاءة في توزيع الموارد فهو يشمل بالضرورة الحد من الإسراف في كافة المجالات، والأخذ بمبدأ الإنفاق لأجل الحاجة الملحة لتحقيق النمو المطلوب في الاقتصاد الوطني.

ج- **سياسة التمويل الخارجي لتغطية العجز:** يهدف هذا الإجراء إلى التأثير على ميزان المدفوعات بتعزيز رصيد احتياطات العملة الاجنبية المتحصل عليها من القروض أو المحافظة على أسعار الصرف للعملة المحلية في حدود المعقول، والتي لا تؤدي الى حدوث خلل في الميزانية العامة ومن الملاحظ أن مثل هذا الإجراء لسياسة التمويل

الخارجي تنتهجه الدول الصناعية ولا يمكن في كثير من الأحيان أن يستخدم بنجاح في الدول النامية، لأن العبء الذي تتحمله هذه الدول في سداد تلك القروض على المدى البعيد سيفوق حجم العائدات لهذه القروض.

2- سبل تمويل العجز وخيارات الحكومة¹⁴:

من بين خيارات الحكومة لمواجهة نفقاتها نجد فرض ضرائب، والاقتراض بإصدار السندات الحكومية أما الخيار الثالث للحكومة تستطيع خلق نقود وتستخدمها في سداد ما ترغب في شرائه من سلع وخدمات وهذه الطرق التي تمول بها الحكومة نفقاتها توصف بالمصطلح "قيد الميزانية الحكومية"، والذي يقضي بالآتي:

$$G - TA = \Delta M + \Delta B$$

G: الإنفاق الحكومي TA: الضرائب

M: الكتلة النقدية B: السندات

والخلاصة التي يمكن أن نتوصل إليها من طرق التمويل الحكومي هو أنه:

عندما يمول العجز عن طريق الضرائب لا تتأثر الكتلة النقدية ولكن يجب ان لا يؤدي زيادة الضرائب الى انخفاض الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض الاستمالة للاستثمار الذان يؤثران في حجم الطلب الكلي ومن ثم في حجم الكتلة السلعية المعروضة فلا تكون زيادة الضرائب بديلا أو تعمل جزئيا على إلغاء الأثر التوسعي في الموازنة، وبعبارة أخرى يجب على الحكومة أن تقوم بتحقيق عجز مخطط في الموازنة.

أما في حالة عدم كفاية حصيلة الضرائب لتمويل عجز الموازنة فإنه يلجأ الى تمويله عن طريق بيع السندات الحكومية الى العامة، والتي لا تؤثر في حجم الكتلة النقدية المعروضة أو عن طريق خلق نقود جديدة والمفاضلة بين الاختيارين يرجع الى البنك المركزي وكيفية إدارته لسياسة النقدية، فإذا كان البنك المركزي يتبع سياسة نقدية تهدف الى عدم الرفع من أسعار الفائدة فكثير من الاقتصاديين مقتنعين بأنه في هذه الحالة عجز الموازنة يمول عن طريق طبع نقود جديدة وإذا كان البنك المركزي يرى بأن الرفع من أسعار الفائدة أمر مرغوب فيه فهنا تمويل العجز يكون عن طريق بيع السندات الحكومية للعامة.

رابعا: الأساليب و الأدوات الاسلامية لتمويل العجز في الميزانية:

تحتاج الدول الإسلامية والتي تتبنى نظام اقتصادي إسلامي ككل الدول الى تمويل نفقاتها العامة لما تفوق الإيرادات العامة لتحقيق اهداف المجتمع من صحة وتعليم وإسكان... الخ، وذلك في ضوء القواعد والأصول الاسلامية الحاكمة في هذا المجال، ولقد وفر الشرع الإسلامي أدوات مختلفة تستطيع الدولة من خلالها توفير التمويل اللازم لنفقاتها على اختلاف أنواعها وتختلف هذه الأدوات باختلاف طبيعة التمويل المطلوب والذي تعتمد على طبيعة البنود المراد تمويلها¹⁵.

1- أدوات مالية قائمة على السيادة:

وهي عبارة عن علاقات تقوم على التبرع بتقديم المال للغير والتنازل عنه وعدم طلب رده وتمثل في كل من الزكاة والتوظيف.

أ- الزكاة: تعتبر الزكاة مورد هام من الموارد المالية المحددة القيمة على الاموال بمختلف أصنافها ويتنوع سعرها من وعاء مالي لآخر فهي أداة لتوفير السيولة اللازمة لتمويل التنمية من خلال استغلال جزء من حصيلتها في مشاريع

إنتاجية تشكل مصدر دائم ومتجدد لمستحقيها، الأمر الذي يضمن انسياب قدر من السيولة الى المجالات الأساسية والحد من اللجوء الى الأدوات المالية التي تزيد من الإضطرابات الاقتصادية وتمتيز الزكاة بمحائص نذكر منها¹⁶:

- الزكاة لغة النماء والزيادة والطهارة والصلاح وتطلق في الشرع على الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله للمستحقين كما تطلق على نفس إخراج الحصة.

- لا تجب الزكاة في أموال نامية والمقصود بنماء المال هنا أن يكون نفسه نماء (أي دخلا وإيرادا جديدا) مثل الزروع والثمار أو أن يكون ثروة تنمو فعلا مثل الأنعام وثروة قابلة للنمو (أي نامية حكما) مثل النقود، ويعتبر نماء المال دليلا على فضله على الحاجات الاصلية لمالكه وبالتالي يدخل في وعاء الزكاة: الثروة (الأرصدة) مثل: الأنعام، والنقود وعروض التجارة، كما يدخل في وعائها الدخول (التدفقات) مثل الزروع والثمار والمعادن.

- نسبة الزكاة ثابتة ومحددة بـ 2,5% على معظم أنواع الثروة الخاضعة للزكاة مع بعض الاستثناءات بالنسبة للمواشي، أما الإنتاج الزراعي فإنه خاضع للزكاة بنسبة 10% أو 5% باختلاف طريقة الري.

- تتميز الزكاة بإخفاض نصابها بحيث تضم قطاعا كبيرا من أفراد المجتمع.

- يتم تحصيل الزكاة -من قبل الدولة- دوريا كل سنة بالنسبة للأموال الحولية ومع كل دورة إنتاج بالنسبة للزروع والثمار ويجب إخراج الزكاة فور وجوبها ويترتب على هذه الدورية في التحصيل دورية في انفاق حصيله الزكاة، لأن ملكية مال الزكاة ينبغي أن تتحول إلى الجهة المستحقة للزكاة ولا تبقى في يد دافعها أو في يد الدولة أو صندوق الزكاة.

- إنفاق الزكاة محصور في الاصناف الثمانية وهم: الفقراء، والمساكين والعاملون عليها والمؤلفة قلوبهم و في الرقاب والغارمون وفي سبيل الله وابن السبيل (حسب الآية 58 من سورة التوبة) وهي بذلك تشمل أنواع الضمان الاجتماعي بأشكاله المختلفة ولا يصح تمويل نفقات الدولة العادية منها.

- يمكن أن يكون إنفاق الزكاة في شكل عيني أو نقدي كما يمكن أن يتخذ شكل الإنفاق الحقيقي (مثل الإنفاق على العاملين عليها) والتحويلي (مثل انفاقها على الفقراء والمساكين)، كما يمكن أن يكون إستهلاكيا (إذا إنفقت في شكل نقود أو سلع استهلاكية) أو إستثماريا (إذا أنفقت على شكل أدوات رأسمالية للفقراء لمزاولة حرفهم).

- لا تجب الزكاة في الأموال العامة ولا الموقوفة على جهة عامة كالفقراء، كما لا تجب على من عليه دين يستغرق النصاب أو ينقصه وإنما تجب على صافي الثروة.

ب- **الضرائب (التوظيف):** الضريبة مبلغ نقدي يدفعه الأفراد سواء كانوا طبيعيين أو اعتباريين جبرا إلى الدولة وذلك لتغطية نفقاتها العامة مع عدم وجود مقابل لها. إلى جانب الزكاة المفروضة على المسلمين يمكن فرض ضرائب أخرى على الدخول والثروات وذلك لتحقيق أهداف عديدة مثل تمويل عجز الميزانية والوصول الى توزيع عادل للثروة والدخل والمحافظة على إستقرار الأسعار ويمكن فرض هذه الضرائب حسب الحاجات والأهداف المرجو تحقيقها. إذ أن التغيرات في حجمها تولد تغيرات في الطلب وذلك من خلال التغيرات في الدخل القابل للإنفاق. لكن فرض الضريبة يعتبر آخر سهم في جعبة النظام المالي الإسلامي تأتي قبله أسهم كثيرة أهمها: الزكاة، بيع ما يمكن بيعه من السلع والخدمات العامة لمشتريها أو المستفيدين منها لقاء سعر مناسب وتمويل ما يمكن من المشاريع العامة والخاصة

التنموية منها، ومساهمات القطاع الخاص قائمة على مبادئ المشاركة أو المضاربة الشرعية والاقتراض العام الإختياري أو الإجباري والتبرعات للخزينة العامة.¹⁷

2. الأدوات المالية القائمة على أساس الدين:

بمعنى أن يكون مقدم التمويل دائنا لطالب التمويل.

أ- **الاقتراض العام:** يمثل الاقتراض العام احدى الوسائل التي تستخدمها الدولة في التدخل في السياسة المالية عندما تجد الدولة نفسها بحاجة ضرورية إلى ذلك، والإسلام لم يحرم على الدولة اللجوء الى الاقتراض العام¹⁸، ويمكن ان يكون القرض العام اختياريا كما يمكن أن يكون جبريا اذا لزم الأمر والبنك المركزي هو المسؤول عن عملية الاقتراض والمشرف عليها حيث يقوم بالاشراف على ايرادات الدولة¹⁹.

وقد عرفت النظم المالية الاسلامية نظام التجاء الدولة الى الاقتراض العام كمورد غير عادي اذا عجزت الدولة العادية¹⁹ عن تغطية النفقات العامة، فقد ذكر الموردي "لو اجتمع على بيت المال حقان وضاق عن كل واحد منهما جاز لولي الأمر، اذا خاف الفساد أن يقترض على بيت المال ما يصرفه."²⁰

3- الأدوات المالية القائمة على الملكية: وفي هذه الحالة يكون مقدم التمويل شريكا لطالب التمويل في نتائج

استخدام المال ومن نماذج هذه الادوات نجد:

أ- **التمويل بالمشاركة والمضاربة:** العديد من الدراسات العلمية والكتابات حول السياسات تذهب إلى أن قيام المصارف الإسلامية بتوظيف الأموال على أساس المشاركة والمضاربة أفضل من استخدامها وفق صيغ العائد الثابت، مثل: المرابحة، والإجارة والاستصناع، وفي الواقع فإن استخدام المصارف الاسلامية لصيغ المشاركة / المضاربة هو في أدنى الحدود ويعود ذلك للمخاطر الائتمانية العالية المرتبطة بهذه الصيغ²¹.

ب- **المضاربة:** هي مشاركة بين العمل والمال، يكون المال من طرف والعمل والخبرة من الطرف الثاني، على أن يكون الربح بينهما حسب الاتفاق وصاحب المال في المضاربة ليس له الحق في التدخل ولكن له الحق في فرض شروط ملائمة أو مناسبة للعقد هي جائزة بالاتفاق²².

ج- **المشاركة:** هي عبارة عن مشاركة شخصين أو أكثر بأموال متساوية أو مختلفة على أن يكون الربح حسب المال عند الشافعية والمالكية أو حسب الإتفاق عند الحنفية والمالكية، ويكون للشركاء الحق في الإدارة كما أن لبعضهم الحق في التنازل على الادارة والاكتفاء بالشراكة المالية فقط.

خامسا: الآثار الاقتصادية لعجز الموازنة العامة

تفاوتت الآراء بشأن آثار عجز الموازنة العامة ولكن عموما هناك اتفاق على أن أهم الآثار المحتملة والناجمة عن عجز الموازنة هو التضخم وأثر المزاحمة (crowding out).

1. عجز الموازنة والتضخم:

إن عملية خلق النقود العالية القوة تعد من أهم طرق تمويل عجز الموازنة إذ أنها تشكل مصدرا مهما للإيرادات وهذه الطريقة ذات أهمية خاصة في الدول التي تكون غير قادرة على تفعيل برامج الضرائب من أجل الحصول على الإيرادات.

فتمويل العجز يؤدي الى زيادة الكمية المعروضة من النقود وبالتالي سيؤدي الى حدوث ضغوط تضخمية وكذلك الانفاق الحكومي أسرع من معدل زيادة الإيرادات بحيث تزداد دخول الأفراد وبالتالي زيادة الطلب من جهة وزيادة ودائع الأفراد من جهة لدى المصارف التجارية وهذا يؤدي الى زيادة احتياطات هذه المصارف ومن ثم قدرتها على منح الائتمان مما يؤدي الى زيادة عرض النقود²³، لكن في الدول المتقدمة التي تمتلك أسواقاً مالية متطورة بدرجة كبيرة فإن خلق النقود والاقتراض من البنك المركزي تعد عملية منفصلة لأن الدين الحكومي يباع إلى القطاع الخاص بشكل مباشر ما دامت هناك أسواق مالية كفؤة وقادرة على الاستدانة من الخارج لامتناع هذا الدين، وعليه فإن الدين الحكومي لا يحتاج إلى تمويل من قبل البنك المركزي ورغم من هذا الانفصال بين عملية خلق النقود والاقتراض من البنك المركزي إلا أن هناك ثلاث قنوات يمكن أن تؤثر على الدين العام عن طريق زيادة عرض النقود وهي²⁴:

أ- القيود الاقتصادية على نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي وتختلف حسب طبيعة كل اقتصاد وتشريعاته ففي الجزائر وحسب قانون النقد والقرض، لا تتعدى تسيقات بنك الجزائر للجزيرة كل سنة 10% من الإيرادات العادية لميزانية الدولة المسجلة في السنة المالية السابقة²⁵.

ب- التضارب الزمني للسياسات الحكومية: ففي ظل وجود أسعار فائدة ثابتة بالقيم الإسمية فإن الدين الحكومي سيعطي متخذ القرار حافز لخلق تضخم غير متوقع، وهذا الدافع ينشأ بسبب إمكانية إحداث انخفاض في القيمة الحقيقية للدين الحكومي عن طريق معدلات تضخم تفوق توقعات حاملي السندات الحكومية.

ج- الضغوط السياسية من أجل استقرار سعر الفائدة: وتتم عن طريق استجابة السلطات النقدية لارتفاع أسعار الفائدة المتولدة بسبب الدين العام فإذا ارتفعت أسعار الفائدة الحقيقية^{*} بفعل الزيادة في الدين العام وتدخل البنك المركزي لتعويض هذا الارتفاع فإن السلطات النقدية ستلجأ إلى نقدية العجز استجابة لسياسة أسعار الفائدة.

د- وفي البلدان النامية فإن التكيف في الانفاق الحكومي أسرع من التكيف في الإيرادات حتى في حالة إدراك الحاجة إلى تقييد الإنفاق، نتيجة جمود الأنظمة الضريبية ومساهمة الدول في عملية التنمية لضعف القطاع الخاص.

هـ- البلدان المتقدمة يمكن أن تتجنب الآثار التضخمية للإصدار النقدي الجديد عندما يكون الجهاز الإنتاجي في حالة التشغيل الكامل، بحيث تكون زيادة الطلب الناجمة عن الإصدار النقدي الجديد بمثابة الحافز لزيادة الطاقة الإنتاجية إلى مستوى التشغيل الكامل لمواجهة الطلب، وعلى العكس من ذلك فإن البلدان النامية تواجه نوعاً من الخطورة في اللجوء إلى الإصدار النقدي بسبب ضعف مردودية الجهاز الإنتاجي على مواجهة الطلب، الناجم عن زيادة عرض النقود مما سيؤدي إلى حدوث التضخم النقدي، ولكن إذا كان من الضروري أن تلجأ الدول النامية إلى الإصدار النقدي الجديد في تمويل التنمية الاقتصادية فيجب توفر شرطان:

- أن يخصص ذلك الإصدار النقدي الجديد لإقامة استثمارات تؤدي إلى التوسع في إنتاج السلع الاستهلاكية وتمويل المشاريع ذات المردود السريع.

- أن لا يكون الإصدار النقدي الجديد على شكل دفعة واحدة وإنما على شكل دفعات صغيرة ومتباعدة مدد إصدارها .

2- عجز الموازنة وظاهرة التضخم المالي:

* أسعار الفائدة الحقيقية = أسعار الفائدة الإسمية - معدل التضخم.

المقصود بظاهرة التزاحم المالي زيادة الانفاق الحكومي المملوك عن طريق الاقتراض من الجمهور (القطاع غير المصرفي) الذي يسبب تراجع إنفاق القطاع الخاص لأغراض الاستهلاك والاستثمار وارتفاع أسعار الفائدة وكلف الاقتراض في السوق المالية المحلية، أي حدوث تزاحم مالي بين القطاع العام والقطاع الخاص على الأموال المعدة للاقتراض²⁶، وهذا الأمر يكون واضح أكثر في الدول النامية عكس الدول المتقدمة التي تملك أسواق مالية متطورة إذ بإمكانها تعويض الديون من الخارج وبالتالي عدم مزاحمة القطاع الخاص.

3- أثر القروض الخارجية:

عندما تلجأ الدولة إلى الإقتراض من الخارج ينعكس ذلك على إنخفاض سعر الصرف ومن ثم إنخفاض القدرة الشرائية للنقود مما يؤثر على توازن الجهة العمالية والاجتماعية إضافة إلى إنخفاض أسعار الفائدة الذي يترتب عليه إنخفاض الطلب على العملة المحلية وارتفاع الطلب على العملات الأجنبية لغرض المضاربة. وهذا يساهم بدوره في وجود وخلق أسواق موازنة لبيع وشراء العملات الصعبة.

سادسا- عجز الموازنة في الجزائر:

سنسلط الضوء على الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 200-2013 وهي الفترة التي عرفت فيها الجزائر توسع في الإنفاق العام من خلال البرامج الخماسية والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول 01: تطور رصيد الميزانية ونسبته من الناتج الداخلي الإجمالي للفترة 2000-2013

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
رصيد الميزانية	400	184.5	52.6	213.9	337.9	1030.6	1186.6
Le PIB	4123,5	4260.8	4551.9	5247.5	6150.4	7564.6	8514.8
رصيد الميزانية %	9.7	4.33	1.16	4	5.5	13.63	13.95
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
رصيد الميزانية	580.7	1288.6	-971	1392.3	2328.3	3254.1	-2128.8
Le PIB	9408.3	11043.7	9968	11991.6	14526.8	16115.4	16569.3
رصيد الميزانية %	6.17	-11.66	-9.74	-11.60	-16.02	-20.19	-12.84

المصدر من إعداد الباحث اعتمادا على: office national des statistiques

<http://www.ons.dz>

من خلال الجدول نلاحظ أن الموازنة العامة حققت فائضا في الفترة 2000-2007 بلغ 400 مليار دينار سنة 2000 ليرتفع الفائض إلى 377.9 مليار دينار سنة 2004 ثم إلى 1186.8 مليار دينار سنة 2006 ثم ينخفض الفائض إلى حدود 580.2 مليار دينار سنة 2007.

ابتداء من سنة 2008 بدأت الموازنة العامة تسجل عجزا بسبب انخفاض أسعار النفط متأثرا بالأزمة الاقتصادية العالمية أين عرفت معظم اقتصاديات الدول ركودا اقتصاديا، حيث بلغ عجز الموازنة 1288.6 مليار دينار سنة 2008 و971 مليار دينار سنة 2009، ورغم استعادة أسعار النفط لعافيتها ابتداء من سنة 2010 إلا أن الموازنة بقيت تسجل عجزا متزايدا بلغ أقصاه سنة 2012 بـ 3254.1 مليار دينار وهي الفترة التي عرفت زيادات في أجور العمال ومراجعة للأنظمة التعويضية بأثر رجعي من 2008 مما ضخم بشكل كبير نفقات الدولة .

وفيما يخص نسبة رصيد الموازنة نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي فهي غير مستقرة نتيجة عدم استقرار إيرادات الجباية البترولية لعدم ثبات أسعار النفط، إذا مثلت هذه النسبة 9.7% سنة 2000 لتصل إلى 13.94% سنة 2005 ، بعد ذلك تعاود الانخفاض متأثرة بانخفاض أسعار النفط لتصبح سالبة حيث بلغت -11.69% سنة 2008 لتبلغ مستوى قياسي سنة 2012 بـ -20.19%

مما سبق يظهر التوسع الكبير في الإنفاق ابتداء من 2008 بهدف تحسن ظروف معيشة الجبهة الاجتماعية وتمويل مختلف المشاريع التنموية كما يظهر الاعتماد الكبير للموازنة على الإيرادات البترولية كل هذا يجعل الموازنة عرضة لمختلف الهزات الاقتصادية.

- دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة:

بموجب المادة 10 من القانون المؤرخ في 27 جوان 2000 تم إنشاء صندوق سمي بصندوق ضبط الموارد، والهدف من إنشاء هذا الأخير هو امتصاص الفائض من موارد الميزانية بحيث تتكون إيراداته من فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك الأسعار التي بنيت عليها الإيرادات في قانون المالية. إضافة إلى كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بتسيير الصندوق أما نفقاته فتتكون من ضبط النفقات وتوازن الميزانية المحدد عن طريق قانون المالية السنوي أو تخفيض الدين العمومي بواسطة²⁶:

- تسديد أصل الدين العمومي الداخلي والخارجي.
- كل تسديد مسبق للدين العمومي.

من ثم يعتبر صندوق ضبط الموارد أداة لتويل عجز الموازنة وتسيير فوائض الميزانية ، حيث عرفت موارد الصندوق نموا إيجابيا لموارده من سنة 2000 إلى سنة 2008 إذا ارتفعت الموارد من 435.237 مليار دينار سنة 2000 إلى 5503.69 مليار دينار سنة 2008، بعد ذلك عرفت موارد الصندوق تراجعاً بالتزامن مع تسجيل عجز في الموازنة خلال هذه الفترة حيث انخفض موارده إلى 4680.747 مليار دينار سنة 2009، كما كشفت إحصاءات وزارة المالية أن صندوق ضبط الموارد سجل مستوى اقتطاع قياسي خلال عام 2012 لتسديد عجز الميزانية الذي قدر بما يعادل 22,8 مليار أورو، وهو أعلى معدل اقتطاع منذ إنشاء الصندوق عام 2000 مرتفعة من 17,61 مليار أورو عام 2011. إذا سجل عجز الميزانية ارتفاعا حادا منذ 2010 بسبب تطبيق الأنظمة التعويضية والقوانين الأساسية وتوسع الإنفاق العمومي.

وينتظر تراجع وتيرة ارتفاع موارد صندوق ضبط الموارد نتيجة انخفاض معدل أسعار النفط في الأسواق العالمية والكميات المصدرة فضلا عن التراجع الحاد في فائض الميزان التجاري للجزائر. وبالنظر إلى تمويل أزيد من 65% من البرامج الخماسية بالعملة الصعبة فإن التراجع لن يشمل فقط موارد صندوق ضبط الموارد، بل سيمتد إلى احتياطات الجزائر من العملة الصعبة والتي بلغت 189 مليار دولار منتصف 2014 مسجلة أول نمو سلمي منذ حوالي 10 سنوات.

الخاتمة:

إن حاجات الناس ومؤسسات الدولة في تزايد مستمر عبر الزمن الأمر الذي جعل من سياسة الموازنة أمرا بالغ الأهمية في ظل تناقص الموارد، إذا تسعى جميع الدول جاهدة إلى تحقيق وتلبية هذه الحاجات المتنوعة لذلك تلجأ الكثير من الدول لإحداث عجز في الموازنة لمواجهة الآثار الضارة لفترات الكساد والتضخم والعمل على التخفيف من حدتها، ولقد اختلف الاقتصاديون حول نظرهم لعجز الموازنة إلى ثلاث اتجاهات أتباه رافض باعتبار أن العجز ما هو إلا تعويض للإفناق الخاص والأحر مؤيد طالما يؤدي إلى تحريك الموارد العاطلة واتجاه معتدل حيث يوصي بضوابط وشروط لإحداث عجز في الموازنة، وهناك عدة سبل وآليات لتمويل العجز في الموازنة تختلف بين الاقتصاديات المتقدمة واقتصاديات الدول النامية وتختلف في الاقتصاد ذاته حسب الظروف الاقتصادية ونظرة البنك المركزي لإدارته لسياسته النقدية.

قائمة الهوامش:

1. إسماعيل خليل، مجالات التطوير في المحاسبة الحكومية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد: 2، 1997، ص: 37.
2. خالد شحادة، أحمد زهر، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص: 270.
3. لمزيد من التفاصيل راجع: محمد طاقة، هدى الغزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، الأردن، ط2، 2010، ص ص: 169-171.
4. محمد مصطفى، دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص: 30-31.
5. نفس المرجع، ص: 14.
6. لمزيد من المعلومات راجع، هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء، الأردن، 2005، ص: 268-269.
7. محمد عمر شبرا، نحو نظام نقدي عادل، المعهد العالمي الإسلامي، 1987، ص: 186.
8. محمّد عبد الحليم عمر، الأدوات المالية الإسلامية للتمويل الحكومي، ورقة مقدمة إلى ندوة الصناعة المالية الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الإسكندرية، في الفترة 15-18 أكتوبر 2000، الإسكندرية، ص: 6-7.
9. هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص ص: 269-271.
10. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 3، 2006، ص ص: 144-146.

11. نفس المرجع السابق.
12. محمد عبد الحليم عمر، مرجع سبق ذكره، ص:10.
13. مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني:
<http://www.startimes.com/ff.aspx%3ft%3029870063>
شوهده يوم: 2014/02/01
14. لمزيد من التفصيل راجع: سامي خليل، المفاهيم والنظريات الأساسية، وكالة الأهرام للتوزيع، الكويت، 1994، ص:525-551.
15. أحمد صبحي، السياسة النقدية والمالية في الإسلام ودورها في معالجة التضخم، ص:331-332
16. بن علي بلعزوز، ضوابط السياسات المالية في الاقتصاد الإسلامي ودورها في الحد من الفقر، مقالة منشورة على الموقع: شوهده يوم 2014/02/18
<http://www.nscopyemen.com/index3.php?id>
17. علالي فتيحة، عراب فاطمة الزهراء، خصوصية السياسة المالية في معالجة عجز الميزانية في الاقتصاد الإسلامي، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية يومي 23-24 فيفري 2010.
18. أحمد صبحي، مرجع سبق ذكره، ص:333.
19. الماودي، الأحكام السلطانية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982، ص:215.
20. طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر : تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية السعودية، 2000، ص:70.
21. راجع: عبد الهادي علي النجار، الإسلام والاقتصاد، دراسة من المنظور الإسلامي لأبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، دار المعرفة، الكويت مارس 1983، ص:23.
22. أنظر حسام داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، الأردن، 2005، ص:190.
23. مقال منشور على الموقع الإلكتروني: شوهده يوم 2014/01/30
<http://ecom.to-net/t758-topic>
24. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، OPU، الجزائر، 2005، ص:44.
25. راجع : بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص:102.
26. لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014، ص ص 217-218.